مهجّرون في وطنهم

بقلم: أمجد عرار

ثمّة مآس لا تأخذ حقّها من الاهتمام حتى من جانب أولئك المهتمين والمناضلين في سبيل القضايا السياسية والإنسانية العادلة . مثلاً، يتحدّث السياسيون يومياً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعتهم الصهيونية من ديارهم سنة ٤٨، فهاموا على وجوههم حتى وجدوا أنفسهم في خيام منصوبة في أرض خارج وطنهم . لكن أولئك اقتلعتهم الصهيونية من ديارهم وظلوا في مناطق قريبة منها ولم يتمكنوا منذ ذلك الوقت من العودة، وصاروا مهجّرين في وطنهم المحتل، لم تلق إضاءة كافية . مثال ذلك، تصويت "الكنيست" الصهيوني قبل يومين ضد مشروع قانون يتيح لفلسطينيي قريتي كفر برعم وإقرث في الجليل الأعلى الى قريتيهما اللتين أجبرتهم العصابات الصهيونية على الرحيل عنهما قبل ٦٣ سنة . هذه من القضايا المعتّم عليها من جانب السياسيين والأحزاب ووسائل الإعلام، وبقي الحديث فيها على نطاق محدود جداً .

معاناة أهالي القريتين بدأت عندما طلبت تلك العصابات منهم في اكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٨ مغادرة قريتيهما "فقط لأسبوعين"، ووعدتهم بأنهم سيعودون بعد ذلك . لكن ذلك الوعد لم يكن كوعد بلفور البريطاني، ذلك أن الأيام والشهور والسنوات مرّت من دون أن يجد الوعد ترجمة على الأرض . وفي سنة ١٩٥١ توجه أهالي القريتين الى المحكمة العليا "الإسرائيلية" التي أصدرت قراراً بعودتهم، ربما لمعرفة "قضاتها" بأن الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة سترفض تنفيذ هذا القرار الذي يتناقض مع الطبيعة الاستيطانية والترحيلية للمشروع الصهيوني . ولأن "إسرائيل" بارعة في توزيع الأدوار، فإنها عمدت بعد قرار محكمتها العليا إلى إرسال طائراتها لقصف وتدمير بيوت إقرث ثم بعدها بسنتين كفر برعم، بناء على خطة سميت "الترانسفير

بأثر رجعي" لمنع اللاجئين من العودة الى قراهم، وقد وضعت ستة معايير لتحقيق هذا الهدف، أحدها تدمير المنازل . في حالة كفر برعم دمّرت العصابات الصهيونية جميع مباني القرية أمام سمع وبصر أهلها الذين وقفوا على تلة تبعد نحو كيلومترين وتسمى "تلة المبكى" أو "مبكى البراعمة"، ينظرون بحسرة إلى منازلهم وممتلكاتهم وهي تتبعثر تحت قصف الطائرات الصهيونية، ولم يستطيعوا فعل شيء، فيما كان العرب كعادتهم شهود زور على المأساة المستمرة إلى الآن . من المؤكد أن "إسرائيل" لن تسمح لهم بالعودة، لأن هذه العودة تتنافى مع مخطط الترحيل الذي يتواءم تماماً مع منطق "يهودية الدولة" الذي تحاول "إسرائيل" ليس تكريسه فحسب، إنما انتزاع موافقة الفلسطينيين والعرب عليه، كي يأخذ الترحيل غطاء فلسطينياً عربياً وبالتالي دولياً . هل تنجح في ذلك؟ هناك مع الأسف مؤشرات كثيرة تصب في خانة ال "نعم"، وقد تكون طبخة ما يجري إعدادها تحت الطاولة في ظل المعمعة العربية الجارية حالياً . من خلال قضية إقرث وكفر برعم، يجدر بفلسطينيي ال ٤٨ والفلسطينيين عموماً أن يتوقّفوا قليلاً مع النفس في إطار مراجعة جريئة لكل منهجهم في التعاطي مع هذا الصراع . ليتأملوا في واقع أن قراراً اتخذته أعلى هيئة في الكيان قبل ستة عقود وترفض حكوماته تنفيذه . هذا يعني أن القضاء الصهيوني جزء من المشروع التهويدي لفلسطين وإحدى أدواته . هذا يعني أيضاً بؤس الدخول في لعبة الديمقراطية "الإسرائيلية" المزعومة والركض باتجاه الدخول في "الكنيست"، وهي عملية استمرأها البعض تحت إغراءات المنصب والراتب الذي حاول البعض "تحليله" بالعمل على مد جسور التطبيع مع العالم العربي .

هناك من يراهن على "النشاط" اللافت للجامعة العربية هذه الأيام، فإذا استطاعت أن تعيد بضع مئات من مهجّري إقرث وكفر برعم إلى قريتيهما، يمكنها بعدها أن تفرض مبادرتها "في قمة بيروت" على الكيان .

المصدر: جريدة الخليج الاماراتية ٢٠١٢/١/٦